

خلالاً لفترة ترانمب الرئاسية الأولى، تظهر ترشيحاته للمواقع الحساسة في إدارته، في وزارتي الخارجية والدفاع والأجهزة الاستخباراتية والسفراء، أن الولاء لشخصه يتقدم على سائر المعايير في التعيينات، بما فيها معيار الكفاءة

الروية والتوقعات

السياسة الخارجية لرئاسة ترانمب الثانية

المركز العربي للأبحاث
ودراسة السياسات

بعد أن اتضح نتائج الانتخابات الرئاسية الأميركية لعام 2024، بدأ الرئيس المنتخب دونالد ترامب بتشكيل فريقه الحكومي، وبدأ، بالتزامن، تركيز التحليلات على مواقف إدارته المتوقعة من عدة قضايا أساسية، أهمها: العلاقة بين الولايات المتحدة الأميركية والصين، والحرب الروسية - الأوكرانية، والعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة ولبنان، وأزمة البرنامج النووي الإيراني. وترتبط المواقف من هذه القضايا برؤية إدارة ترامب وترشيحاتها للمناصب الرئيسية في مجالي الأمن والدفاع والسياسة الخارجية.

رؤية إدارة ترامب

تستند رؤية إدارة ترامب في مجال السياسة الخارجية إلى مبدأ «السلام من خلال القوة»، إذ يقول إنه يهدف منها إلى منع اندلاع حرب عالمية ثالثة، واستعادة السلام في أوروبا والشرق الأوسط، وتحسين العلاقات المتدهورة من أي هجمات معادية. ويتحقق ذلك من خلال: الإغلاء من شأن المصلحة الوطنية الأميركية. تحديث الجيش الأميركي ليعقى أقوى جيش في العالم. ضمان وفاء الحلفاء بالتزاماتهم في مجال الدفاع المشترك. تعزيز القدرات الاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية لـ «حماية أسلوب الحياة الأمريكي». الدفاع عن حدود الولايات المتحدة، وإحياء القاعدة الصناعية الأميركية لحماية البنية التحتية الأميركية من الهجمات السيبرانية المعادية.

تثير هذه المبادئ جملة من المخاوف لدى حلفاء الولايات المتحدة وخصومها على حد سواء: نظراً إلى ما تضمه مواقف ترامب السلبية من العمل الدولي المتعدد الأطراف، ومعارضته للاتفاقيات التجارية الدولية، وسعيه إلى التحلل منها، وإعجابه بالإنظمة والقادة الاستبداديين، وبالقدر نفسه، يثير افتقاره إلى مقاربة منسجمة في السياسة الخارجية، وعدم القدرة على التنبؤ بقراراته، وإحاطة نفسه بمجموعة من المستشارين المتطرفين، وميله إلى تبني مقاربات في السياسة الخارجية على نمط الصفقات التجارية (Transactional Foreign Policy)، مخاوف كبيرة من تراجع دور الولايات المتحدة في العالم، يضاف إلى ذلك تفكير مؤسسات النظام الدولي، على نحو يخدم أهداف روسيا والصين، وتقويض أسس التحالف الغربي، ولا سيما مع تشكيل ترامب في أهمية حلف شمال الأطلسي «الناتو» وفاعليته، والاتفاقيات والمعاهدات الدولية مع الحلفاء والشركاء.

ترشيحات إدارة ترامب

إلى جانب رؤية إدارة ترامب وميولها الانعزالية، تثير ترشيحاته للمناصب الرئيسية في مجالي الأمن والسياسة الخارجية القدر نفسه من القلق. وخلافاً لفترة الرئاسة الأولى، تظهر ترشيحاته للمواقع الحساسة في إدارته، في وزارتي الخارجية والدفاع والأجهزة الاستخباراتية والسفراء، أن الولاء لشخصه يتقدم على سائر المعايير في التعيينات؛ بما فيها معيار الكفاءة التي مثلها بعض الرجال الأقياء المحسوبين على المؤسسة التقليدية في الدولة في بداية إدارته الأولى، مثل وزير الدفاع الأسبق جيمس ماتيس، ووزير الخارجية ريكس تيلرسون. وتثير ترشيحاته كلاً من بيت هيجسيت، المقدم السابق في قناة فوكس نيوز اليمينية، ووزير للدفاع، وتولسي جابارد، النائبة الديمقراطية السابقة، مديرة الاستخبارات الوطنية، مخاوف كبيرة داخل مؤسسات الحكم الأميركية، وغير العالم أيضاً؛ ليس فقط بسبب قلة خبرتهم، بل أيضاً بسبب تطرفهما والأفكار الانعزالية التي يتبنينها والمناصب الحساسة المتوقع أن يشغلها، في حين يتماهى مرشحاً ترامب لوزارة الخارجية السيناتور ماركو روبيو، والنائب مايك والترز لمنصب مستشار الأمن القومي، مع مبدأ «لنجعل أميركا عظيمة مرة أخرى» الانعزالي الذي يقوده ترامب، علماً أنهما كانا من المحسوبين على تيار المحافظين الجدد الذي سبق أن هيمن على الحزب الجمهوري.

السياسة الخارجية المتوقعة في عهد ترامب توحي رؤية إدارة ترامب، وترشيحاته للمناصب الرئيسية فيها، بأنها أمام مرحلة من الاضطراب في السياسة الخارجية الأميركية، خلال السنوات الأربع المقبلة، وسوف تشمل خصوصاً منطقة الشرق الأوسط، والحرب الروسية - الأوكرانية،



انصار ترامب في ولاية فلوريدا في مسيرة انتصاره في الانتخابات الرئاسية، 11/17/2024 (Getty)

أوكرانيا، تماهياً مع موقف ترامب. ويبدو أن تصريح زيلينسكي أخيراً إن بلاده «ستفعل كل ما في وسعها لضمان انتهاء الحرب مع روسيا خلال العام المقبل عبر الدبلوماسية»، وإن الحرب «ستنتهي على نحو أسرع» في ظل الرئيس ترامب، بمنزلة إقرار بفشل محاولاته في الحفاظ على سياسة إدارة بايدن في دعم بلاده.

3. التنافس مع الصين: تتفق مقاربة ترامب للصين مع مقاربة إدارة بايدن ومؤسسة الحكم الأميركية عموماً، التي ترى أن الصين هي المنافس الجيوسياسي الأبرز للولايات المتحدة على الساحة الدولية. لكن ترامب يسعى إلى تبني نهج أكثر تشدداً معها، خلافاً لإدارة بايدن التي تبنت سياسة «إدارة التنافس» معها. وقد تعهد ترامب بإنهاء المعاملة التفضيلية للصين في التجارة مع الولايات المتحدة، وبفرض رسوم جمركية على الواردات منها تتجاوز 60%، وهي أعلى كثيراً من الرسوم التي فرضت خلال ولايته الرئاسية الأولى، وعلى الرغم من أن رفع التعرفة الجمركية على الصادرات الصينية قد يؤثر سلبياً في الاقتصاد الصيني، فإنه سيكون أشد تأثيراً في المستهك الأميركي الذي سيعاني ارتفاعاً حاداً في الأسعار. ويُرجح أن يبحث ترامب عن طريقة لاستعراض القوة العسكرية الأميركية في آسيا، في مؤشر آخر لابتعاده عن سياسة إدارة بايدن، على الرغم من أن هذه النزعة «الصفورية» لن تؤدي، على الأرجح، إلى تغيير سياسات الصين من قضايا تايوان والنزاع على بحر الصين الجنوبي.

ولا تخفي الصين قلقها من بعض أعضاء فريق السياسة الخارجية الذي رشحه ترامب، وفي مقدمتهم روبيو والترز، وجون راتكليف المرشح لقيادة وكالة الاستخبارات الأميركية المركزية (سي آي إيه)، ويجاهر روبيو باعتقاده أن «الصين تُعدّ عدواً للولايات المتحدة»، وسبق أن دعم، وهو عضو في مجلس الشيوخ، الاحتجاجات المناهضة بالديمقراطية في هونغ كونغ؛ ما أدى إلى فرض عقوبات صينية عليه تشمل منعه من السفر إليها. وكان والترز قد دعا، وهو عضو في مجلس النواب، إلى مقاطعة الولايات المتحدة دورة الألعاب الأولمبية الشتوية لعام 2022 «لأنها تتمتع بـ «أفضل موقع في الشرق الأوسط، وأفضل شواطئ»». هذا لا يمنع طبعاً أن يحاول ترامب إنهاء الحرب في المنطقة بشروط الحد الأدنى الإسرائيلية، خاصة أن الولايات المتحدة نشرت في عهد بايدن اصولاً عسكرية كبيرة فيها. وفي مساعاه لإظهار فشل بايدن وتميزه منه، قد يبدو كأنه يضغط على حكومة نتنهاو للقبول بوقف إطلاق النار في قطاع غزة ولبنان على أساس «الإنجازات الإسرائيلية» في الحرب، والتركيز على التوصل إلى اتفاق تطبيع بين المملكة العربية السعودية وإسرائيل؛ وهو أمر سعى له خلال ولايته الرئاسية الأولى. وتدل مؤشرات على أن نتنهاو قد يوافق على اتفاق وقف إطلاق نار في قطاع غزة ولبنان في مرحلة مبكرة من ولاية ترامب، وذلك بمنزلة هدية له تمنحه الحصولًا دبلوماسياً سريعاً، في مقابل الحصول على دعمه ضد إيران وبرنامجها النووي.

2. الحرب في أوكرانيا: يخشى حلفاء الولايات المتحدة الأوروبيون أن يتخلى عنهم ترامب في مواجهة روسيا، وأن يسعى لعقد صفقة مع الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، على حساب أوكرانيا؛ إذ صرح ترامب أن الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي «ما كان ينبغي له أبداً أن يسمح ببدء هذه الحرب»، ووصفه بأنه أحد أعظم «مندوبي المبيعات على الإطلاق». ويخشى الأوروبيون أن يدفع ترامب أوكرانيا إلى التنازل عن جزء من أراضيها لروسيا وتقديم ضماناتٍ بعدم قبول عضوية أوكرانيا في «الناتو»، ضمن صفقة سياسية سبق أن لُح إليها مراراً. ينطلق ترامب في مقاربتة للحرب في أوكرانيا من أن الأوروبيين هم الذين ينبغي لهم تحلل العبء الأكبر في جهود التصدي للتهديد الروسي قارتهم؛ ويرى أيضاً أن دعماً أميركياً كبيراً لأوكرانيا قد يمس بتوازنات القوى مع روسيا على نحو قد يدفعها إلى استخدام السلاح النووي؛ ما يعني انزلاق الولايات المتحدة والعالم إلى حرب عالمية ثالثة. وما يثير مخاوف الأوروبيين أيضاً أن ترامب أحاط نفسه بمجموعة من المستشارين المناهضين لأوكرانيا، بل ويميل بعضهم إلى تبني مقاربة بوتين، مثل تولسي جابارد. وعلى الرغم من أن المرشحين لوزارة الخارجية ومستشار الأمن القومي، روبيو والترز، سبق أن دعما من موقعيهما في مجلسي الشيوخ والنواب إرسال أسلحة وتقديم معلومات استخباراتية إلى أوكرانيا، فإنهما صوّتا في الربيع الماضي ضد إرسال حزمة مساعدات كبرى إلى

كان أول زعيم أجنبي يهنئه بالفوز في الانتخابات، وعين على الفور بيخيل لايتز سفيراً جديداً لإسرائيل في واشنطن. ويُعد لايتز، الذي نشأ في الولايات المتحدة، من غلاة المستوطنين، وكان عضواً في رابطة الدفاع اليهودية المتطرفة التي أسسها الحاخام مائير كاهانا، والتي تصنفها الولايات المتحدة منظمة إرهابية، وهو يدعو إلى ضم الضفة الغربية وتهجير الفلسطينيين، وطردهم بالقوة منها. ويُخشى من أن يتحارب ترامب مع تطورات نتنهاو، خصوصاً أن خطة السلام التي قدمها عام 2020 أشارت إلى ضم أجزاء واسعة من الضفة الغربية، وقد لا يمانع أيضاً في مساعي حكومة نتنهاو لضم أجزاء من قطاع غزة؛ إذ سبق أن صرح بأن المطورين العقاريين يمكن أن يجعلوا غزة «أفضل من موناكو»، لأنها تتمتع بـ «أفضل موقع في الشرق الأوسط، وأفضل شواطئ».

هذا لا يمنع طبعاً أن يحاول ترامب إنهاء الحرب في المنطقة بشروط الحد الأدنى الإسرائيلية، خاصة أن الولايات المتحدة نشرت في عهد بايدن اصولاً عسكرية كبيرة فيها. وفي مساعاه لإظهار فشل بايدن وتميزه منه، قد يبدو كأنه يضغط على حكومة نتنهاو للقبول بوقف إطلاق النار في قطاع غزة ولبنان على أساس «الإنجازات الإسرائيلية» في الحرب، والتركيز على التوصل إلى اتفاق تطبيع بين المملكة العربية السعودية وإسرائيل؛ وهو أمر سعى له خلال ولايته الرئاسية الأولى. وتدل مؤشرات على أن نتنهاو قد يوافق على اتفاق وقف إطلاق نار في قطاع غزة ولبنان في مرحلة مبكرة من ولاية ترامب، وذلك بمنزلة هدية له تمنحه الحصولًا دبلوماسياً سريعاً، في مقابل الحصول على دعمه ضد إيران وبرنامجها النووي.

2. الحرب في أوكرانيا: يخشى حلفاء الولايات المتحدة الأوروبيون أن يتخلى عنهم ترامب في مواجهة روسيا، وأن يسعى لعقد صفقة مع الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، على حساب أوكرانيا؛ إذ صرح ترامب أن الرئيس الأوكراني فولوديمير زيلينسكي «ما كان ينبغي له أبداً أن يسمح ببدء هذه الحرب»، ووصفه بأنه أحد أعظم «مندوبي المبيعات على الإطلاق». ويخشى الأوروبيون أن يدفع ترامب أوكرانيا إلى التنازل عن جزء من أراضيها لروسيا وتقديم ضماناتٍ بعدم قبول عضوية أوكرانيا في «الناتو»، ضمن صفقة سياسية سبق أن لُح إليها مراراً. ينطلق ترامب في مقاربتة للحرب في أوكرانيا من أن الأوروبيين هم الذين ينبغي لهم تحلل العبء الأكبر في جهود التصدي للتهديد الروسي قارتهم؛ ويرى أيضاً أن دعماً أميركياً كبيراً لأوكرانيا قد يمس بتوازنات القوى مع روسيا على نحو قد يدفعها إلى استخدام السلاح النووي؛ ما يعني انزلاق الولايات المتحدة والعالم إلى حرب عالمية ثالثة. وما يثير مخاوف الأوروبيين أيضاً أن ترامب أحاط نفسه بمجموعة من المستشارين المناهضين لأوكرانيا، بل ويميل بعضهم إلى تبني مقاربة بوتين، مثل تولسي جابارد. وعلى الرغم من أن المرشحين لوزارة الخارجية ومستشار الأمن القومي، روبيو والترز، سبق أن دعما من موقعيهما في مجلسي الشيوخ والنواب إرسال أسلحة وتقديم معلومات استخباراتية إلى أوكرانيا، فإنهما صوّتا في الربيع الماضي ضد إرسال حزمة مساعدات كبرى إلى

رّشح ترامب سفيرا
لواشنطن لدى تل
أبيب مايك هاكابي،
المعروف بأنه ينكر
وجود الشعب
الفلسطيني

مراجعة ترامب
وتقليباته وعدم
امتلاكه منظومة
أفكار منسجمة،
عوامل تجعل من
الصعب التنبؤ بسياسته
الخارجية

أركنساس السابق، القس الإنجليزي مايك هاكابي، ليشغل منصب السفير الولايات المتحدة لدى إسرائيل. والمعروف أن هاكابي ينكر وجود الشعب الفلسطيني، وسبق أن عبر عن اقتناعه بأن الضفة الغربية (يصن على الإحالة إليها باسمها العربي «يهودا والسامرة») ينبغي أن تكون جزءاً من دولة إسرائيل. وينطبق الأمر عينه على مرشحته لشغل منصب سفيرة الولايات المتحدة في الأمم المتحدة، إليز ستيفانك، وكذلك مرشحها لمنصب المبعوث الخاص إلى الشرق الأوسط، ستيفن ويتكوف، قطب العقارات اليهودي في نيويورك، الذي كان حلقة الوصل بين ترامب والمجتمع اليهودي الأميركي خلال الانتخابات. وإدراكاً من نتنهاو لتوجهات إدارة ترامب،

والتنافس مع الصين، والعلاقة مع حلف الناتو.

1. الشرق الأوسط: على الرغم من أن ترامب دعا مراراً إلى إنهاء الحرب في قطاع غزة؛ على أساس أن إسرائيل «تخسر معركة العلاقات العامة»، واعتبر أنه وحده القادر على إنهاء الحرب، فإنه انتقد، في المقابل، خلال حملته الانتخابية، ما وصفها بالقبود التي تضعها إدارة جو بايدن على «حق إسرائيل في الانتصار في حربها على الإرهاب»، وحثّ بنيامين نتنياهو، رئيس الوزراء الإسرائيلي، على «إنهاء المهمة» وتدمير حركة المقاومة الإسلامية (حماس). ويُعتقد، على نطاق واسع، أن سياسة ترامب تجاه منطقة الشرق الأوسط سوف تكون امتداداً لسياسة إدارته الأولى التي اتصفت بالانحياز المطلق إلى إسرائيل وفرض عقوبات شديدة على إيران. ويُستدل على ذلك من تصريحاته خلال الحملة الانتخابية، والترشيحات التي أعلن عنها لبعض المواقع الحساسة في السياسة الخارجية، والتي تتشارك في الانحياز المطلق إلى إسرائيل. انسحب ترامب، في ولايته الرئاسية الأولى، من الاتفاق النووي مع إيران الذي وقعته إدارة سلفه باراك أوباما عام 2015، متبعاً سياسة «العقوبات العاصمية» معها. واعترف بالقدس الموحدة عاصمة لإسرائيل، ونقل السفارة الأميركية إليها. وأغلق مكتب بعثة منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن، وقطع التمويل عن وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (اونروا). وتراجعت وزارة الخارجية في عهده عن موقف تقليدي لها، باعتبار المستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية غير شرعية، أو «عائقاً أمام السلام»، كما اعترفت إدارته بالسيادة الإسرائيلية على الجولان السوري المحتل. وعمد ترامب إلى تهميش القضية الفلسطينية، عبر التركيز على التطبيع العربي - الإسرائيلي؛ وهو ما كان من خلال الاتفاقات الإبراهيمية التي وقعتها كل من الإمارات والبحرين والمغرب مع إسرائيل. وسعى كذلك لفرض خطته المعروفة باسم «السلام من أجل الازدهار» على السلطة الفلسطينية؛ من أجل تصفية ما تبقى من الحقوق الفلسطينية.

ومن المؤشرات المهمة على موقف ترامب من القضية الفلسطينية ترشيحه حاكم ولاية

وقف لإطلاق النار

سيحاول الرئيس الأميركي المنتخب ترامب إنهاء الحرب في المنطقة بشروط الحد الأدنى الإسرائيلية، خاصة أن الولايات المتحدة نشرت في عهد بايدن اصولاً عسكرية كبيرة فيها. وفي مساعاه لإظهار فشل لايتز بوقف إطلاق النار في قطاع غزة ولبنان على أساس «الإنجازات الإسرائيلية» في الحرب، والتركيز على التوصل إلى اتفاق تطبيع بين السعودية وإسرائيل؛ وهو أمر سعى إليه خلال ولايته الرئاسية الأولى. وتدل مؤشرات على أن نتنهاو قد يوافق على اتفاق وقف إطلاق نار في قطاع غزة ولبنان في مرحلة مبكرة من ولاية ترامب، وذلك بمنزلة هدية له تمنحه انتصاراً دبلوماسياً سريعاً، في مقابل الحصول على دعمه ضد إيران وبرنامجها النووي.